المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

إطلاق نسخة
2023
من قواعد التحكيم

بعيون المجتمع الدولي للصناعة

إطلاق نسخة

2023

من قواعد التحكيم

بعيون المجتمع الدولي للصناعة

اعتبارًا من

يـوم الاثنيـن، 11 شـوال 1444 (1 مايـو 2023)، دخلـت قواعـد التحكيـم للمركـز السـعودي للتحكيـم التجـاري، بنسـخة عـام 2023، حيـز النفـاذ، وأصبحـت هـي القواعـد المنطبقة على القضايا الجديدة التي ترِد إلى المركز وتُدار وفقًا لها.

وجـاء هـذا الحـدث بعـد أن أتـمَّ المركـز مشـروع تطويـر القواعـد، واسـتطلع آراء العمـوم فـي المملكة وخارجها بشأن مسـودتها، وبعد أن اعتمدها مجلس إدارة المركـز فـي صيغتها النهائيـة.

وقـد لقـي هـذا الإطـلاق تفاعـلًا واسـع النطـاق، محليًّـا ودوليًّـا، **مـن مجتمـع صناعـة التحكيـم، وتناولتـه سلسـلة مـن مكاتـب المحامـاة الدوليـة ومنصـات النشـر المتخصـص بالدراسـة والتحليـل، تجـاوزت...**

20
مقالـة تحليليـة وتقريـرًا متخصصًا خـلال الأيـام الماضيـة

النسخة العربية من القواعد

اقرأ أكثر عن الحدث

يستعرض هذا التقرير أهم الأصداء التي لاقاها إطلاق قواعد التحكيم للمركز:

مكاتب المحاماة الدولية

大成 DENTONS

«تمثل نسخة 2023 من قواعد المركز منعطفًا مهمًّا من منعطفات التطور السريع الذي يشهده المركز، حيث تعيد التأكيد على التزام المركز بتحقيق رؤيته الطموحة بأن يكون «الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في عام 2030م.»

«تشير بوضوح نسخة 2023 من القواعد إلى عزيمة المركز مواصلة تحديث قواعده؛ لتعالج المخاوف العملية والتجارية التي عبّر عنها مستخدمو التحكيم وممارسوه؛ إذ يأتي هذا التحديث بوتيرة لم يضاهها سوى قِلّة قليلة من مراكز التحكيم الأخرى -إن وُجِدت- في السنوات الأخيرة، وبذا، فإن المركز يتموضع كمؤسسة حديثة ومبتكِرة تستشرف المستقبل.»

Ince

«رسّخ المركز مكانته بوصفه مركز تحكيم رائد في الشرق الأوسط، وما قواعد التحكيم إلا انعكاس لالتزامه بتقديم خدمات تحكيم من الطراز العالمي، وباستحداث ميزات مبتكرة، وتوسيع نطاق اختصاصه، فإن المركز في مكانة تتيح له استقطاب مجموعة واسعة من المنازعات والأطراف.»

«بتعزيز جودة التحكيم وكفاءته، يلعب المركز دورًا بالغ الأهمية في تحقيق رؤيته، ويسعى إلى تعزيز مكانة المملكة كجهة فاعلة ولاعب رئيس في صناعة التحكيم عالميًّا.»

Hogan Lovells

«تُعَد نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز تحديثًا جاء في وقته المناسب، نظرًا للزيادة الأخيرة في عدد القضايا المسجلة لديه، والناشئة عن المستويات غير المسبوقة من الاستثمار الأجنبي والتنمية التي تشهدها المملكة حاليًّا... ومن واقع تجربتنا، فإن الأطراف النشطة في المملكة تبدي اهتمامًا كبيرًا ببنود تسوية المنازعات التي تتضمن إشارة إلى التحكيم لدى المركز.»

«ينص المركز على أن هدفه «إنشاء بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار الأجنبي والمحلي في المملكة»، وتتوافق تحديثاته الأخيرة مع هذا الهدف، حيث يوفر مجموعة حديثة وفعّالة من القواعد، التي تساعد في ضمان ثقة المستثمرين وتمكين صناعة التحكيم الدولي في المملكة.»

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

مجتمع الصناعة يقول:

«إحدى دوافع إصدار نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز سعيه إلى أن يكون الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات بحلول 2030، وليس مركزًا رئيسًا للتحكيم فحسب. وتهدف القواعد إلى إثبات أن المملكة سلطة قضائية صديقة للتحكيم، مدعومة بمركز وقواعد تحكيم مجارية لما عليه مراكز التحكيم في أنحاء العالم، وليس لتلك التي في منطقة الشرق الأوسط فحسب.»

HERBERT SMITH FREEHILLS

«وبالعموم، فالمُحَصّلة هي حزمة حديثة من قواعد التحكيم، تزيد من مستوى الكفاءة، وتستوعب مزيدًا من التعقيد في إجراءات التحكيم، الأمر الذي سينعكس فائدةً على سلطة قضائية نامية بسرعة، وطامحة إلى أن تكون مركزًا إقليميًّا لتسوية المنازعات.»

K&L GATES

«تُعَد نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز إنجازًا مهمًّا له؛ حيث واصل ترسيخ مكانته كجهة رائدة على المستوى الإقليمي في هذا المجال، وتهدف القواعد إلى أن يكون التحكيم في المملكة متّسقًا مع أفضل الممارسات الدولية، وهي خطوة رئيسة نحو تحقيق رؤية المركز بأن يصبح «الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في عام 2030م.»

Freshfields

«تهدف نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز إلى تجسيد أفضل الممارسات والمعايير الدولية، بالإضافة إلى تقديم المركز لباقة من أكثر الأساليب تطورًا وابتكارًا... وبشكل عام، فإن أحد أهم الأهداف المُعلَنة لإطلاق القواعد هو جعلها أكثر سهولة للمستخدمين، والتركيز على احتياجات الممارسين... كما يأتي إطلاق نسخة 2032 من القواعد في أعقاب التزايد الكبير في عدد القضايا المسجلة لدى المركز في السنوات الأخيرة.»

King & Spalding

Pinsent Masons

«إنها فترة مثيرة لصناعة التحكيم في المنطقة، التي تشهد تصاعد مكانة المركز السعودي للتحكيم التجاري، وبعد أن افتتح مقره الإقليمي في مركز دبي المالي العالمي «DIFC»، ليكون مُكمّلًا لمقره الرئيس في الرياض، والآن قد عزز من خدماته من خلال تدشينه النسخة المُحَدَّثة من قواعد التحكيم.»

HFW

«المركز ملتزم بأن يكون رائدًا إقليميًّا (وقريبًا على المستوى الدولي) في تقديم بدائل تسوية المنازعات. إن إصدار المركز لهذه النسخة من قواعد التحكيم يساهم في تحقيق مستهدفات «رؤية السعودية 2030»، كما إن الطبيعة التفصيلية للقواعد، التي تتبنى أفضل الممارسات الدولية، تشهد بذلك، ونحن على ثقة بأنها ستساعد كثيرًا في تعزيز سمعة المركز والمملكة.»

CRS CharlesRussell Speechlys

«تُعَد نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز تنقيحًا إيجابيًّا لعدد كبير من القواعد، وهي برهان على أن المركز متابع عن كثب لمستجدات التحكيم الدولي، وعلى استعداد لمراجعة قواعده لترسيخ ثقة عملائه؛ بأن قواعده فيها من الأدوات اللازمة ما يكفي للتعامل بكفاءة مع أي قضية قد تنشأ.»

Linklaters

«تمثل القواعد المحدَّثة حلقة جديدة في سلسلة التطورات نحو أن يكون إطار التحكيم القانوني والتنظيمي في المملكة متسقًا مع أفضل ممارسات التحكيم الدولي... كما إن إصدار المركز لنسخة 2023 من قواعد التحكيم يُعد إثباتًا على التزام المركز من جانبه بإدارة قضايا التحكيم وفق المعايير العالمية، وبما يؤدي إلى تعزيز دوره في المنطقة.»

CLYDE&CO

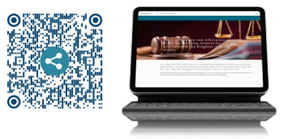

«التغييرات المستحدثة في قواعد التحكيم للمركز ستجعل من التحكيم لديه متماشيًا مع أفضل الممارسات الدولية، وتعزز سمعة المملكة المتنامية بوصفه ولاية قضائية صديقة للتحكيم.»

Baker McKenzie.

«يُعَدُّ ذلك تطورًا إيجابيا في سياق الجهود التي يبذلها المركز لتعزيز مكانته، كمركز بدائل تسوية المنازعات المفضل في منطقة الشرق الأوسط... كما يجعل ذلك من قواعد المركز متسقة مع ممارسات التحكيم السائدة، ويضمن قدرًا أكبر من اليقين عندما تختار الأطراف اللجوء إليه لتسوية نزاعاتهم.»

CMS

«تُعَد القواعد الجديدة إضافة إيجابية، في ظل تحوُّل التحكيم إلى الخيار المفضل لتسوية النزاع في معظم الصناعات الرئيسة بالمملكة العربية السعودية... تأخذ القواعد الجديدة في الاعتبار أفضل الممارسات التي تتبعها مراكز التحكيم الدولية، وقد صُمِّمت لطَمْأنة أطراف القضايا بأن المركز يمكنه إدارة إجراءات التحكيم بأسلوب فعال ومبسط، ويمكن تكييفه لملاءمة حالات محددة.»

BEALE&CO

«إطلاق نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز تطور جوهري آخر في سعي المركز نحو أن يكون مركز التحكيم الرائد في المنطقة، ومن الواضح أن المركز قد بذل جهودًا متضافرة لإثبات قدرته على إدارة القضايا وفقًا لأفضل الممارسات، ومن وجهة نظرنا، فإن هذه التغييرات تطور إيجابي لصناعة التحكيم في منطقة الشرق الأوسط.»

HABIB AL MULLA AND PARTNERS

«تدعم القواعد مبدأ الشفافية في إجراءات التحكيم، وتعززها بوضع متطلبات للإفصاح عن أي طرف له مصالح مالية في نتيجة التحكيم.»

Crowell

«تأتي القواعد الجديدة للمركز متسقة مع هدفه المتمثل في ضمان التواؤم المضطرد والمستمر مع أفضل معايير وممارسات التحكيم الدولي. كما تأتي هذه الخطوة إلى الأمام متناغمة مع الهدف العام للمملكة العربية السعودية المتمثل في أن تصبح لاعبًا رئيسًا في التجارة العالمية، وعلى وجه التحديد، في تسوية المنازعات الدولية.»

Akin℠

«بما يتسق مع أفضل الممارسات الدولية، تنص نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز على أن هيئة التحكيم ستسعى إلى الحفاظ على الفعالية والكفاءة في تسيير إجراءات التحكيم.»

دراسة مقارنة لقواعد المركز وقواعد أكبر 5 مراكز تحكيم دولية

دراسة مقارنة لقواعد المركز وقواعد مراكز التحكيم الإقليمية

منصات النشر المتخصص

«لقد فاقت نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز التوقعات، وتضمنت أحكامًا مبتكرة... كما إن المركز بإصداره هذه النسخة المحدَّثة من القواعد يؤكد على جاهزيته لتسوية المنازعات بشكل عادل وفعال يتلاءم مع «رؤية السعودية 2023»، كما إن مما لاشك فيه، بأن الإطار الإجرائي المحدث الذي تقدمه نسخة 2023 من قواعد المركز سيسهم في نمو التحكيم بالمملكة، بوصفه آلية مفضلة لتسوية المنازعات، وفي تصاعد مكانة المركز؛ كمركز تحكيمٍ رائد في المنطقة والعالم.»

Wolters Kluwer

«يطمح المركز لأن يكون الخيار الإقليمي المفضل لبدائل تسوية المنازعات في المنطقة بحلول 2023، وتُعَد قواعد التحكيم الجديدة خطوة مهمة في الاتجاه الصحيح، وتعزز من صورة المملكة بوصفها ولاية قضائية صديقة للتحكيم.»

«تعد القواعد الجديدة صعودًا مهمًّا للمركز، إذ توفر مزيدًا من الشرح والإرشاد واليقين بشأن إجراءات التحكيم، والأهم في ذلك، أنها تضع المركز في مصاف مراكز التحكيم الدولية الكبرى، ونتوقع أن يُظهِر المركز بذلك منافسة قوية للمراكز الإقليمية.»

SUPPORT LEGAL

«من السمات المهمة في القواعد الجديدة التشجيع على استخدام التكنولوجيا بشكل عام... ويغطي بعضها مواضيع مثل الأمن السيبراني، والخصوصية، وحماية البيانات.»

GAR Global Arbitration Review

«تغطي هذه القواعد عددًا من الممارسات والقضايا الناشئة في التحكيم الدولي، بما في ذلك ضم الدعوى، وتنسيق الإجراءات بين قضايا التحكيم، وتمويل القضايا من طرف خارجي (Third-Party Funding)، ونشر الأحكام منقحة ما لم يعترض الأطراف، والحاجة إلى الأمن السيبراني والخصوصية، وحماية البيانات.»

LexisNexis®

د. وليد بن سليمان أبانمي

رئيس مجلس الإدارة
المركز السعودي للتحكيم التجاري

«يفتتح المركز اليوم فصلًا جديدًا من أعماله بدخول نسخة 2023 من قواعد التحكيم حيز النفاذ؛ إذ يواصل المركز نهجه الريادي للنهوض بصناعة التحكيم في المملكة العربية السعودية وكامل منطقة الشرق الأوسط، ورفدها بأفضل المعايير والممارسات الدولية، وتحقيق رؤيته التي وُضعت له من اليوم الأول بأن يكون مركز التحكيم المفضَّل في المنطقة في 2030».

توبي لانداو

نائب رئيس مجلس الإدارة
المركز السعودي للتحكيم التجاري

«نسخة 2023 من قواعد التحكيم حصيلة رحلة مكثفة من الصياغة، قامت بها لجنة دولية متنوعة من كبار الخبراء، حيث تُجَاري القواعد في مضمونها أحدث المبتكرات وأفضل الممارسات، والثمرة هي إطار إجرائي من الطراز الرفيع للتحكيم التجاري الدولي.»

يان بولسون

الرئيس
مجلس القرارات الفنية
(SCCA Court)

«نأمل أن تحظى نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز بما تستحقه من اهتمام، إذ قام على وضع مشروع القواعد فريق من الخبراء المتخصصين من شتى بقاع العالم، وتم التأكد من توافقها مع السياقات المحلية من قوانين وممارسات في أكبر قدر محتمل من أماكن التحكيم»، مضيفا أن القواعد وُضِعت لتحقق الكفاءة المثلى مع عدم الإخلال بالإجراءات اللازمة في قضايا التحكيم الدولي.»

د. حامد بن حسن ميرة

الرئيس التنفيذي
المركز السعودي للتحكيم التجاري

«طرح النسخة الجديدة من قواعد التحكيم تتويج لما وصل إليه المركز من تقدم في سجل قضايا التحكيم، وتنوُّع في قاعدة عملائه الذين ينحدرون من 20 دولة في شتى أنحاء العالم، الأمر الذي يعكس دولية المركز التي جاءت القواعد الجديدة لتعزيزها، ومن ذلك معالجة قضايا العقود المتعددة والأطراف المتعددة، ومَنْح الأجنبي وغير المحامي الحق في تمثيل أطراف القضايا، وغيرها من الأمثلة الأخرى».

كريستيان ألبرتي

رئيس تسوية المنازعات
والمستشار القانوني العام
المركز السعودي للتحكيم التجاري

«إطلاق النسخة المحدثة من قواعد التحكيم يأتي في وقت يتناسب مع الارتفاع المتزايد في سجل قضايا المركز، ونمو الاهتمام بخدمات التحكيم والوساطة التي يقدمها. وقد قام المركز، جنبًا إلى جنب لجنته الاستشارية الدولية، بالاستماع إلى عملائه، وحَلَّل ما لدى مراكز التحكيم الدولية من قواعد إجرائية، واتبع نهجًا عمليًّا في وضع أحدثها.»

ريتشارد نيمارك

الرئيس
اللجنة الاستشارية الدولية

«نسخة 2023 من قواعد التحكيم للمركز اعتمدت العدل، والاحترام، والشفافية، مبادئ توجيهية في أثناء عملية الصياغة التي قام بها فريق محترف من المستشارين من ذوي الخبرة، للخروج بقواعد إجرائية هي الأفضل من نوعها، وليكون أطراف القضايا، ومستشاروهم القانونيون، والمحكَّمون، على ثقة بالتوازن الإجرائي الذي تقدمه القواعد.»

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

20 شهرًا

قادَتْ إلى قواعد التحكيم للمركز 2023

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

قواعد التحكيم للمركز 2023
أهم الملامح

القصة في قصاصة

انطلق المشروع من دراسة مقارنة
مع أحدث التطبيقات والممارسات الدولية في
التحكيم الدولي

أشرفت أمانة المركز على مشروع تطوير القواعد بالتعاون مع:

لجنته الاستشارية الدولية

16 خبيرًا دوليًا من 10 دول
يترأسها ريتشارد نيمارك، النائب السابق لرئيس المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية AAA-ICDR

50 مجالًا موضوعيًّا تم استكشافها

استطلاع آراء العموم تضمن
3 جلسات حضورية
في الرياض، وأبو ظبي، ودبي

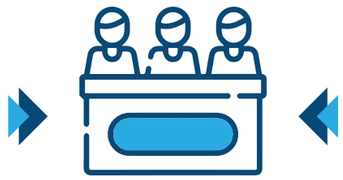

لجنة فرعية تابعة لمجلس الإدارة

توَلّت مراجعة مسودة القواعد
ترأّسها نائب رئيس المجلس والمحَكَّم الدولي:
توبي لانداو

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

مراجعة القواعد الجديدة للمركز السعودي للتحكيم التجاري

الكاتب:
مايكل باتشيت جويس
محامي ومحَكّم مستقل

يتناول المحامي والمحكم مايكل باتشيت جويس، العامل في «36 كوميرشال» بلندن، في هذه المقالة، القواعد الجديدة للمركز السعودي للتحكيم التجاري، وكيف أنها تسابق مستقبل إدارة قضايا التحكيم في المملكة العربية السعودية.

GAR Global Arbitration Review

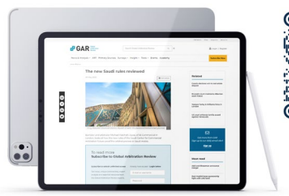

1 تدعيم الممارسات الإلكترونية في إدارة القضايا

- الانطباق التلقائي لقواعد إجراءات التحكيم الإلكتروني على المنازعات التي لا تتجاوز 200 ألف ريال سعودي ما لم يختَرْ الأطراف عكس ذلك.
- إمكانية تقديم طلبات التحكيم إلكترونيًّا.
- إمكانية توقيع الحكم إلكترونيًّا.

2 توسيع سلطة هيئة التحكيم التقديرية

- للهيئة الحق في رفض طلب تغيير ممثل الطرف إذا كان ذلك يؤثر في تشكيل هيئة التحكيم.
- للهيئة تشجيع الأطراف على تسوية النزاع وُديًّا.
- للهيئة الحد من طول الإفادات الكتابية أو طلب تقديم المذكرات إلكترونيًّا.
- للهيئة الحق في عقد الجلسات على الوجه الذي تراه أنجع.

3 تزمين بعض الإجراءات للمساعدة على التنبؤ بمدة التحكيم

- يجب أن يكون "اجتماع إدارة القضية" الأول خلال 30 يوم من تشكيل هيئة التحكيم.
- إنهاء الإجراءات يجب أن يكون خلال 75 يومًا ما لم يتفق الأطراف على خلاف ذلك.

4 تفعيل مجلس القرارات الفنية (SCCA Court)

- سيتولى البت في الجوانب الفنية المرتبطة بقضايا التحكيم التي يديرها المركز.

5 معالجة عدد من القضايا الصاعدة في التحكيم التجاري الدولي

- إضافة باب مستقل لمعالجة التحكيم في قضايا العقود المتعددة والأطراف المتعددة، مثل الضم، والإدخال، وتنسيق الإجراءات.
- معالجة تمويل القضايا من طرف خارجي (Third-Party Funding).

كانت وتيرة التطور في المملكة خلال السنوات الماضية استثنائية، فقد مر على صدور النسخة الثانية من نظام التحكيم نحو عقد من الزمن، ومثله نظام التنفيذ. ورغم أن المركز السعودي للتحكيم التجاري (المركز) لم يبدأ أعماله إلا في أواخر عام 2016، إلا إنه وفي غضون ست سنوات منذ انطلاقته قد أثبت قدرته على أن يكون لاعبًا رئيسًا في تسوية المنازعات التجارية في المملكة وخارجها.

وقد سُجِّل في المركز نحوًا من 300 قضية منذ بداية أعماله، تضم أطرافًا من أكثر من 20 دولة، وترسخت أعمال المركز محليًّا ودوليًّا ليصبح مركزا يحظى بالخبرة، والثقة، والقدرة على التعامل حتى مع أكبر القضايا التي تضم أطرافًا من القطاعَيْن العام والخاص، كما توزعت قضاياه على مختلف قطاعات الأعمال، التي بلغت 21 قطاعًا منذ انطلاقته.

وقد أكمل المركز السعودي للتحكيم التجاري مراجعته الشاملة لقواعد التحكيم، وقاد هذه المبادرة الأستاذ كريستيان ألبرتي، رئيس تسوية المنازعات والمستشار القانوني العام للمركز، والتي تولتها اللجنة الاستشارية الدولية للمركز، التي يرأسها الأستاذ ريتشارد نيمارك، النائب السابق لرئيس المركز الدولي لتسوية المنازعات بجمعية التحكيم الأمريكية (AAA-ICDR). وتتألف هذه اللجنة من 16 خبيرًا دوليًّا في التحكيم التجاري من جميع القطاعات، منهم محَكَّمين، وأكاديميين، وممارسين، وقضاة، وغيرهم.

وقد تضمنت المبادرة مراجعة تفصيلية للقواعد طيلة الأشهر العشرين الماضية؛ للتأكد من أن القواعد تلبي الاحتياجات المتنامية للتحكيم الدولي في المملكة العربية السعودية على وجه الخصوص، والمنطقة المحيطة على وجه العموم. وقد دعم مجلس إدارة المركز هذه المبادرة بتشكيل لجنة فرعية، تألفت من مجموعة من أعضاء المجلس، ترأسهم الأستاذ توبي لانداو.

أن تكون مركز تسوية المنازعات الرائد، الذي يأخذ بأحدث قواعد التحكيم، هو ركن أصيل في «رؤية السعودية 2030»، ويعزز من طموح المركز ليكون الخيار الإقليمي المفضل لتسوية المنازعات في ذلك العام.

ومن بين التحديثات التي تضمنتها هذه النسخة من القواعد، تفعيل مجلس القرارات الفنية (SCCA Court)، الذي يُعَد مجلسًا

عالميًا على شاكلة مجلس إدارة المركز. وسيكون مجلس القرارات الفنية صاحب صلاحية البت بشأن العديد من الجوانب الفنية الإدارية الرئيسة

يأتي مشروع مراجعة القواعد بينما ترفع العديد من المشاريع النوعية الكبرى في المملكة الطلب على بدائل تسوية المنازعات

لقضايا التحكيم، وذلك بهدف تعزيز سرعة وكفاءة إجراءاتها. ويشغل الروفيسور يان بولسون، المقيم في مملكة البحرين، منصب رئيس المجلس، بينما الدكتور زياد السديري، المقيم بالرياض ورئيس مجلس إدارة شركة «بتيل» الدولية، والأستاذ جيمس هوسكينغ، الشريك في مكتب «شافيتز ليندسي» للمحاماة بنيويورك؛ يشغلان منصب نائب رئيس المجلس. ويضم المجلس 13 عضوًا آخرًا هم خبراء دوليون معروفون في مجال التحكيم من بلدان عدة، ويملكون خبرة واسعة تمتد إلى عقود من الزمن في محاكم مراكز التحكيم الدولية.

وليس هذا إلا «بدلُ بعضٍ من كُل»، فأن تكون مركز تسوية المنازعات الرائد، الذي يأخذ بأحدث قواعد التحكيم، هو ركن أصيل في «رؤية السعودية 2030»، ويعزز من طموح المركز ليكون الخيار الإقليمي المفضل لتسوية المنازعات في ذلك العام.

ويأتي مشروع مراجعة القواعد بينما ترفع العديد من المشاريع النوعية الكبرى في المملكة الطلب على بدائل تسوية المنازعات، إذ ستُطوَّر عشرة مشاريع مترابطة في شمال غرب المملكة من الآن حتى عام 2030، معظمها في منطقة «نيوم»، كما أعلنت المملكة عن إنشاء أربع مناطق اقتصادية خاصة لجذب المستثمرين الأجانب، وتسريع تطوير القطاعات الرئيسة في المملكة.

ويبلغ عدد سكان المملكة في هذه الأيام نحو 36 مليون نسمة، وتتجاوز مساحتها مليونَيْ كيلومتر مربع، وهي أكبر دولة في الخليج من حيث المساحة وأكثرها اكتظاظًا بالسكان. وهذا المزيج، من حيث الحجم، والطموح، والتطوير المسارع للبِنَى التحتية، والتنويع الصناعي والاقتصادي المدروس؛ سيسفر عن العديد والعديد من المنازعات التجارية في الأعوام المقبلة.

وقد استشرف المركز هذا المستقبل بنظرة فاحصة استوجب الثناء عليها، وهو مستقبل يحتم الاستعداد له بالأخذ بأحدث ما وصلت إليه صناعة التحكيم من معايير وتطبيقات، وقد كان.

مراجعات تفصيلية لقواعد التحكيم بالمركز

أجرى مشروع تطوير القواعد تغييرات على المستوى الكلي للقواعد (الحوكمة، وحرية الأطراف، وإرساء المعايير)، وعلى المستوى التفصيلي وإدارة القضية (مع التركيز على كفاءة الوقت والعملية)، كما أولى المشروع اهتماما خاصًّا بحماية إجراءات التحكيم في الحاضر والمستقبل.

مراجعات على المستوى الكلي

تتجلى «الحوكمة» في أبهى صورها بإنشاء هيئة مستقلة هي مجلس القرارات الفنية (SCCA Court)، التي سيعهد إليها بالعديد من الصلاحيات الفنية الإدارية الرئيسة.

أما «حرية الأطراف»، فعلى مراكز التحكيم الموازنة بين تدعيم حرية أطراف القضايا، مع الحد من إساءة استخدام هذه الحرية بعرقلة إجراءات التحكيم. وعلى سبيل المثال، فإن القواعد الجديدة تمنح الآن الأطراف الحق في أن يمثلها محامٍ أجنبي، لكن في نفس الآن، تمنح هيئة التحكيم سلطة تقديرية في قبول أو رفض تغيير ممثلي الأطراف كإجراء احترازي.

وإذا نظرنا إلى «المعايير»، فإنا نجدها متشابكة مع مفهوم الشفافية. وتنص القواعد الجديدة على الالتزام بمعايير السلوك الأخلاقي للمحكمين، وأضافت سببين جديدَيْن يمكن بمقتضاهما رد المحَكَّم؛ تخلُّفه عن أداء مهامه، وافتقاره إلى المؤهلات التي اشترط الأطراف توفرها. كما إن بإمكان الأطراف أن يطلبوا قرارات مُسَبَّبة بشأن رد المحَكَّم. وأضافت القواعد بندًا صريحًا بشأن أمين سر هيئة التحكيم، يجعل قواعد أمناء سر المركز جزءًا من هذه القواعد. وأخيرًا، فعلى الأطراف أن يفصحوا فورًا عن أي مُمَوّل خارجي له مصلحة اقتصادية في نتائج القضية.

مراجعات تفصيلية (على مستوى القضية)

يومًا بعد آخر، يصعب على التحكيم الدولي الحفاظ على «السرعة» و«الكفاءة»، بوصفهما ميزتان تنافسيتان يتفوق بهما على غيره من بدائل تسوية المنازعات. إلا إن قواعد المركز الجديدة تسهم في معالجة هذا التحدي؛ بتبسيط وسائل تقديم طلبات

تفيد القواعد من المزايا التي توفرها الرقمنة للتحكيم في مراحل إجراءاته كافة

التحكيم أو الرد عليها، والسماح بتقديم طلب التدابير المستعجلة قبل طلب التحكيم إن لزم الأمر. كما قللت القواعد من مخاوف تعارض الاختصاص القضائي بالتأكيد على أن اختصاص المركز منطبق في الأصل ما لم يختر الأطراف عكس ذلك.

وتفيد القواعد من المزايا التي توفرها الرقمنة للتحكيم في مراحل إجراءاته كافة، بدءًا من تقديم طلب التحكيم، ومرورًا بجلسات الاستماع، وانتهاءً بالتوقيع الإلكتروني وإصدار الحكم. وقد أصبحت قواعد إجراءات التحكيم الإلكتروني منطبقة تلقائيًّا في سقف القضايا المحدَّد لها، ما لم يختر الأطراف عكس ذلك؛ الأمر الذي يجعل من التحكيم صديقًا للبيئة، ويقلل من استخدام الورق ويخفض من الانبعاثات الكربونية.

أيضا، فإن احتياجات أطراف العلاقة التعاقدية تزداد تعقيدًا، وعلى التحكيم الدولي أن يكون ملبيًا لهذه الاحتياجات، لا سيما تلك المرافقة لقضايا العقود المتعددة والأطراف المتعددة. وهنا، فإن القواعد الجديدة تسمح بتسجيل طلب تحكيم واحد في منازعات تتعلق بعقود عدة بين نفس الأطراف، وتُسَهّل من عملية إدخال أطراف إضافية (Joinder) وضم الدعاوى (Consolidation) وتنسيق الإجراءات (Coordination of Proceedings).

بالإضافة إلى ما سبق، فإن قضايا التحكيم تحتاج إلى إدارة فاعلة في جميع مراحلها؛ حيث قد يتعثر الاتفاق حتى على تشكيل هيئة التحكيم إذا تعَنّت أحد الأطراف (أو لأسباب أخرى). وهنا، فإن القواعد الجديدة تحسن من كفاءة هذه العملية؛ وذلك من خلال اشتمالها على تحديد دقيق لكيفية ترشيح المحَكَّمين

وتعيينهم، وبمنح مجلس القرارات الفنية (SCCA Court) صلاحيات واسعة لضمان تشكيل هيئة التحكيم.

كما وضعت القواعد جداول زمنية دقيقة؛ فإن كان ثمة حاجة لعقد اجتماع لإدارة القضية، فيجب أن يتم في غضون 30 يومًا من تشكيل هيئة التحكيم، ويجب أن يصدر حكم التحكيم في غضون 75 يومًا من تاريخ اختتام الإجراءات. ولهيئات التحكيم سلطة رفض بيانات الادعاء أو بيانات الدفاع التي لا أساس لها من الصحة. وقل وداعًا للإطناب وأهلًا بالإيجاز، فبإمكان هيئة التحكيم الآن تقييد طول الإفادات الكتابية، وتشجيع الأطراف على تسوية النزاع وُدّيًا عبر الوساطة.

تُبْقِي هذه القواعد المركز مواكبًا للتوجهات العالمية، ومتقدمًا عليها بخطوة

وبصورة أعم، فقد سعت القواعد الجديدة إلى تبديد مخاوف قائمة ومحتملة؛ فقد أزيلت الإشارة إلى «الشريعة»، وتُرِك الأمر مفتوحًا أمام أطراف العلاقة التعاقدية لتحديد القانون الموضوعي، وفي الوقت نفسه فقد أضاف المركز إلى النسخة الجديدة من القواعد بندًا نموذجيًا خاصًا بذلك. من جهة أخرى، فقد سمحت القواعد لهيئة التحكيم بإصدار حكم لصالح الطرف الذي قام بالإيداع لاسترداد الدفعة المقدمة، في الحالات التي يسعى فيها أحد الأطراف إلى عرقلة الإجراءات بعدم دفع الرسوم المستحقة عليه، وذلك بهدف دفعه إلى سدادها.

كما تسمح القواعد بنشر أحكام التحكيم منقحة وخالية من الأسماء، ما لم يعترض أحد الأطراف على ذلك.

وبما أن مسائل حماية البيانات والخصوصية والأمن السيبراني أصبحت، وما زالت، شاغلًا رئيسًا لأطراف القضايا والمحامين؛ فقد تضمنت القواعد الجديدة أحكامًا صريحة تغطي هذه المسائل.

وباختصار، فإن قواعد التحكيم الجديدة للمركز تعاملت بشكل مبادر مع أساسيات التحكيم الدولي: البدء، والإنجاز، والإتقان، وتُبْقِي هذه القواعد المركز مواكبًا للتوجهات العالمية، ومتقدمًا عليها بخطوة.

المركز السعودي للتحكيم التجاري
Saudi Center for Commercial Arbitration

النسخة العربية من القواعد

www.SADR.org

@SADRORG 920003625